

صاحب الجلالة يخص مجلة الوطن العربي بحديث صحفي

استقبل جلالة الملك السيد وليد أبو ظهر المدير العام لمجلة (الوطن العربي) التي تصدر في باريس

وقد أجرى السيد أبو ظهر مقابلة صحفية مع جلالة الملك هذا نصها منقولا عن مجلة (الوطن العربي) :

سؤال — كان اجماع مختلف الفئات السياسية المغربية على دعم سياستكم حيال قضية الصحراء منطلق تطورات سياسية مغربية مهمة لم تؤد فقط الى مهادنة مثمرة، بل مهدت الطريق أمام مزيد من الانجازات في اتجاه الحكم الدستوري الديمقراطي. فما هي خطواتكم التالية على هذا الصعيد؟

جواب — أولا، يستغرب المراقبون دائما اجماع المغاربة على اختلاف مشاربهم ومذاهبهم السياسية حول قضية الصحراء، واجماع المغاربة مدنيين وعسكريين وجميع الهيئات السياسية حول هذه القضية، ما هو إلا تثبيت وتصريح جديد للبيعة التي في عنقهم. فما دام ملك المغرب أمير المؤمنين، ملتزما وقائما بما أقسم عليه من الحفاظ على كيان الدولة والدفاع عن حقوقها الحقة، يصبح من الجهة الأخرى، على الذين في عنقهم البيعة أن يقوموا بواجبهم.

من يقرأ تاريخ المغرب يلاحظ أنه حينما ينادي المنادي للدفاع عن الدين أو عن الملة أو عن الحدود، تنتفي الفوارق والخلافات بين الطبقات والفئات المغربية.

وهذا من متناقضات ومعجزات المغاربة، إنهم ليسوا متفرقين كما يبدون للناس، إنهم في الحقيقة في سريرة أنفسهم كالأصابع الخمس لليد الواحدة.

طبعا، لقد عملت تلك الهدنة على تطبيق البرنامج الديمقراطي. فقد وفرت أجواء المصالحة بين الهيئات السياسية وهيمنت على التعايش والتعاون بينها وكانت عنصرا نفسانيا مهما جدا في الدخول والشروع بالبرنامج المخطط الديمقراطي.

سؤال — جلالة الملك، هل تعتقدون أن قضية الصحراء المغربية اتجهت مرة أخرى نحو التأزم بعد الهدوء النسبي الذي رافقها إثر الانقلاب في موريتانيا؟

جواب — في الحقيقة، الأحداث التي وقعت في موريتانيا والتي نتج عنها انقلاب 10 يوليو (تموز) هي أحداث لها أسباب داخلية محضة، ذلك أن موريتانيا كما تعلمون بعدما استقلت لم تأخذ لنفسها مهلة للتدبير وللتحليل، بل هي كعدد من الدول اعتقدت أن من الصالح لها أن تختار في ذلك الحين طريقة وايديولوجية وميثودولوجية وأساليب للحكم لخلق نظام سياسي — اجتماعي.

وفي ذلك الوقت كان من الأسهل على الدول التي هي في طريق النمو أن تختار الطريق اليسارية، لأن هذه الطريق ليس فيها أدنى تعب، أما الطريق الأخرى فتقتضي من الذي يركبها شجاعة وعراقة في الحكم.

لقد اختارت موريتانيا بعد أن استقلت التيار العقائدي اليساري وربما لو كانت الأوضاع والعلاقات السياسية بين موريتانيا والمغرب علاقات عادية لما ارتمت موريتانيا في أحضان ما أسمته بالاشتراكية إذ ذاك، ولوجدت في جوار المغرب من الأمثلة ومن النصح ومن الاعانة ما يجعلها تسير في طريق وسط بدون مجازفة.

المهم أنها اختارت الطريق الاشتراكية والتأميم والحزب الواحد والنقابات الوحيدة، وأتمت ما اعتقدت أنه من الصالح أن يؤمم.. وفي آن واحد أخذت خيرة أبنائها وأرسلتها الى الخارج. لم ترسلهم الى الدول الاشتراكية... بل وقعت في خطأ، لأنها أرسلتهم الى دول رأسمالية، وهكذا بدون أن تشعر خلقت لنفسها مستقبلا من المتناقضات... متناقضات في الرجال... متناقضات في الحاجيات... متناقضات حتى في المعطيات الداخلية لموريتانيا.

فالاشتراكية تقتضي قبل كل شيء وجود الغنى.. والتأميم يقتضي قبل كل شيء وجود الأطر... فلم تكن موريتانيا غنية... ولم تكن لتتوفر لها الأطر اللازمة.

لقد رأيت من الواجب أن أرجع الى الوراء هكذا حتى يمكننا أن نفهم تفصيل التطورات.. وقد سارت الأمور هكذا منذ سنوات.. وجاء مؤتمر القمة الاسلامي، فكانت فرصة للمغرب أن يتعانق مع موريتانيا، وأن يذوب المغرب وموريتانيا مشكلهما في أحضان الأسرة الاسلامية التي اجتمعت لأول مرة منذ انبثاق الاسلام. وكان الشرف للمغرب أن يحتضن جميع الدول الاسلامية في مؤتمر القمة الاسلامي.

ومنذ ذلك الحين والعلاقات بين المغرب وموريتانيا تتطور... وبدأت موريتانيا وكأنها قد فتحت نافذة جديدة في بيتها أو في شقتها، بدأت تكتشف عالما آخر.. عالما افريقيا أولا.. عالما افريقيا وسلاليا، ذلك أن أقرب الأسر إليها هو المغرب، فبدأت علاقاتنا على صعيد التعاون التقني الروتيني. ليس بقوة كبيرة ولا بسرعة، بدأت المسائل العادية بيننا، وبدأت ترسل لنا طلابها وأطرها.

وجاءت قضية الصحراء والمطالبة بالصحراء... فالمغرب كان دائما يطالب بصحرائه منذ الاستقلال.. والحجج والدلائل تدل بدون جدال على أن الصحراء كانت دائما مغربية.. ولكن الجزائر التي لم ترد للمغرب أن تكون له حدود مشتركة مع افريقيا... لا أقول مع موريتانيا، ولكن مع افريقيا... الجزائر التي اعتادت أن ترى المغرب مطوقا إما بينها وبين البحر، وإما بين الصحراء وبين البحر، لم تكن لترضى أن ترى المغرب يشرئب شمالا الى أوروبا بواسطة اسبانيا والتصالح مع اسبانيا... ولم ترد أن ترى المغرب يضرب جذوره في جنوبه، في افريقيا الأصيلة، لذا حاولت أن تضرب بحجر واحد عصفورين.

في قضية الصحراء تريد الجزائر أن تجعلنا في خصام مستمر مع اسبانيا.. ويكون تنفسنا الشمالي قد انقطع، وأن تجعلنا من جهة أخرى في عراك مستمر على الصحراء مع موريتانيا... وبذلك تقطع جذورنا في الجنوب... فيبقى المغرب بذلك مطوقا بين المحيط الأطلسي والجزائر.

وهنا خطط المسؤولون الجزائريون للعبة من الناحية السياسية كان يمكن أن تنجح لو عرفوا كيف يتصرفون، فجعلوا موريتانيا تطالب بالشيء الذي لم تطالب به أبدا، وهو الصحراء، وأصبحت موريتانيا طرفا في النزاع وفي المطالبة.

يمكن أن تطول مراحل القصة.. ولكن وقع اتفاق بين الرئيس المختار ابن دادة وبيننا، وأصبحنا نرى أن مشكلة الصحراء لن تفرقنا، بل هي ستكون جامعة للشمل.. والخطأ الكبير الذي ارتكبه المخططون الجزائريون هو أنهم جعلوا من أركان سياستهم الظن بأن الاتفاق بين المغرب وموريتانيا شيء مستحيل.

ولكن المستحيل تحقق، فأصبح ذلك الاتفاق التحاما. وبعد المسيرة الخضراء واسترجاع الصحراء، وقع ما وقع من الأحداث فوجدت موريتانيا نفسها أمام وضع لم تخطط له.



قد وجدت موريتانيا نفسها أمام ضرورات من الناحية المالية والعسكرية لم تكن لتنتظرها، والدليل على هذا أنه عندما بدأت قضية الصحراء، كان الجيش الموريتاني مؤلفا من ألفي رجل، وأصبح الآن يتكون من 18 ألف رجل، وهذا وجود أكثر من جبار. وجود فوق الطاقة البشرية أن تكون قوة في مثل هذا الحجم في ثلاث سنوات.

أما في السياسة الداخلية، فموريتانيا التي كانت تحتاج الى فرنسا من جهة، ثم بعد ذلك الى إعانة الجزائر من جهة أخرى، وجدت نفسها مرهقة وعلى شفا الغيبوبة، بعدما قطعت علاقاتها مع فرنسا من جهة ومع الجزائر من جهة أخرى، وبعدما واجهت ثقل الحرب التي لم تكن تنتظرها، ولم تكن مستعدة لها. لقد وقف المغرب مع موريتانيا، ولكن وقوف المغرب معها لم يكن كافيا لاخراجها من المتناقضات التي وضعت نفسها فيها منذ عشرين سنة... فالجيل الذي يسير الآن مقاليد الأمور في موريتانيا، بما فيه المدنيون والعسكريون نشأ في بلاد فيها حرية التجمع وحرية الأحزاب وحرية الانتماء وحرية التعبير، وحرية الصحافة... وضاقت الأرض بما رحبت على هذا الجيل، ولا سيما في جو الضغط المادي، لأن موريتانيا مورست عليها الضغوط. ولم يكن هذا يمس في يوم من الأيام ولا في سنة من السنوات شخصية موريتانيا، ولا ارادتها في التعاون المثمر مع المغرب، ولا عزمها على الحفاظ على حدودها الحقة بما فيها الطرف الصحراوي من الأرض التي استرجعتها.

إن انقلاب يوليوز الماضي كان نتيجة حتمية لحالة داخلية صرفة، والدليل على هذا أن المواقف السياسية الخارجية لموريتانيا، سواء بالنسبة للعرب أو لافريقيا أو لأي جهة، لم تتغير منذ ذلك اليوم، بل ازدادت متانة، وحتى حرية التعبير، وما سمعناه شخصيا من الرئيس ولد السالك وما قرأه الجمهور في البيان المشترك يؤكد عدم تغير السياسة الخارجية لموريتانيا، وأعتقد شخصيا أن ما وقع في موريتانيا هو بمثابة زلزال، ولكن الحمد لله لم تسل فيه ولا نقطة من الدم، فكأنه انقلاب عائلي لتغيير الأوضاع. أما فيما يخص العلاقات بين المغرب وموريتانيا فما زالت كما كانت، وربما أصبحت أكثر حرية في التعبير.

سؤال — هل أدى تغيير طابع النظام في موريتانيا الى بداية تغيير في العلاقات المغربية الموريتانية، في ضوء تأكيد أقطاب النظام الجديد على أنهم ينظرون الى قضية الصحراء نظرة جديدة؟

جواب — في الحقيقة، العلاقات التي تربط بين المغرب وموريتانيا من جهة، والعهود والمواثيق المكتوبة التي تلزم موريتانيا والمغرب من جهة أخرى، كلها تجعل المغرب حليفا لموريتانيا، سواء في الحرب أو في السلم طالما أن طريق الحرب أو طريق البحث عن السلم لا يمسان الكيان المغربي ولا يمسان مقدساته..

فإذا أرادت موريتانيا، أن تحارب، فالمغرب واقف بجانبها، وإذا أرادت أن تسالم فالمغرب واقف بجانبها عسكريا لأنه حتى القوة العسكرية تشكل عنصرا من عناصر البحث عن السلم. المغرب واقف بجانبها بدبلوماسيته، بإمكاناته، بجميع العلاقات التي بيني وبين رؤساء الدول التي أعرفها.

فإذا أرادت موريتانيا أن تبحث عن حل سلمي، وجب علينا أولا الوقوف بجانبها.

وعلينا أن نقدم لها النصيحة، لأن الدين النصيحة، النصيحة حتى لا يصبح ذلك السلم استسلاما، أو حتى لا يكون ذلك السلم طريقا لسلسلة من الانقلابات، ولخلق جو من عدم الاطمئنان في المنطقة.

نحن مع موريتانيا حربا وسلما. وإذا رأت موريتانيا أن الصالح لها أن تفعل ما تريد بطرف أو جزء من

أجزاء أرضها، فهي حرة ذات سيادة. دور المغرب إذ ذاك أن يشير عليها بكيفية أو بطريقة الاستعمال في عمليتها. المهم أن تلك العملية يجب أن تصبح عنصرا للاستقرار، لا دافعا لفقد التوازن في موريتانيا، وبالتالي في السنغال وفي مالي وفي المغرب وحتى في الجزائر، هذا هو الدور الذي يجب أن يقوم به المغرب، كما أراه وكما يراه جميع السياسيين المغاربة، وجميع الضباط في الجيش والرأي العام المغربي بصفة عامة.

سؤال — هناك قوات مغربية ترابط في موريتانيا. ما هو وضعها حاليا؟ وما هو مصيرها في ضوء التغيرات الحالية؟

جواب — القوات المغربية في موريتانيا لها وجود قانوني أولا لأنها أتت الى موريتانيا بطلب من أعلى السلطات الموريتانية. ثانيا، لأن طلب موريتانيا هذا، كان مبنيا على اتفاقية قانونية مبرمة بين المغرب وموريتانيا فيما يخص الدفاع المشترك، فوجودنا هناك إذن له من المشروعية ما يبرره من الناحيتين ناحية العمق لأنه بإرادة الحكام الموريتانيين... وناحية الشكل وهو وجود اتفاقية للتعاون العسكري وللدفاع المشترك. وحينما ترى السلطات الموريتانية أن يخفف المغرب من رجاله أو يسترجع قواته كلها من هناك، فسيقوم المغرب بالاستجابة لطلب السلطات الموريتانية.

ولكن أظن أن شيئا لم يتغير في المنطقة.. وهذا ما فهمه جيدا المسؤولون الجدد، وعلى رأسهم الرئيس ولد السالك. إن المشكل ما زال قائما، والحرب ما زالت مخيمة على تلك المنطقة، لأن الهدنة ليست السلم، فلهذا بما أنه لم يطرأ أي تغيير على أي عنصر موضوعي أو أساسي، لم يطلب منا القادة الموريتانيون سحب أي جندي أو تخفيض أية قوة، والقوات المغربية هي قبل كل شيء رهن القيادة الموريتانية كما كانت دائما.

سؤال — صرح السيد عبد العزيز بوتفليقة وزير خارجية الجزائر بأن فرنسا والجزائر لا تعترفان سوى بالحدود الموريتانية لعام 1960. بعض المراقبين اعتبر سكوت الفرنسيين عن التعليق على ذلك بمثابة موافقة على الرأي الجزائري. فهل تستطيع فرنسا في رأيكم أن تلعب بالفعل دورا مميزا في ايجاد تسوية سلمية في المنطقة؟

جواب — الدبلوماسية الجزائرية لها أهداف مختلفة. ومن جملة أهدافها إفساد العلاقات الفرنسية المغربية، سواء كان ذلك على صعيد العلاقات الشخصية بيني وبين الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان، أو على صعيد العلاقات بين الدولتين، وتحقيق هذا الهدف يكفيها مؤونة تحقيق الأهداف الأخرى.

لذا فالرئيس ديستان.. هو نفسه شاعر بجميع الأخطار التي تحدق بكل من حاول أن يتدخل في هذه القضية. وأثناء مكالمات تلفونية أو تبادل رسائل بيننا، توصلنا الى عدة نتائج، وفي مقدمتها أن تبقى العلاقات الفرنسية المغربية على ما كانت عليه. ولابد أن تبقى علاقات الصداقة بيني وبين الرئيس جيسكار ديستان. ولكن هناك تنور فيه أفاع وعقارب علينا أن نبتعد عنه. فلا يعقل أن تطالب الجزائر بتدخل فرنسا وروائدها في ذلك هو مصلحة السلم. لقد كانت الحالة السائدة قبل شهر أو شهرين في الصحف الجزائرية هي الشتم المطلق وعلى أفواه المسؤولين الجزائريين لكل ما يخص فرنسا ودورها في افريقيا.

سؤال — من المعروف أن بينكم وبين فرنسا اتفاقا لتزويد المغرب بعدد من الطائرات فهل قامت بكامل التزاماتها في هذا الشأن ؟

جواب — فرنسا قامت بالتزاماتها كلها، وكانت في مستوى الصداقة والعلاقات التي تربط بيننا.



سؤال ــ رددت بعض الأوساط الدبلوماسية أن الاتصالات الفرنسية بأطراف النزاع تستهدف عقد مؤتمر قمة ثلاثي في باريس بين المغرب وموريتانيا والجزائر تشارك فيه فرنسا فما صحة ذلك؟

جواب ــ لا أساس له من الصحة.

سؤال ــ قالت أوساط أخرى أن الولايات المتحدة الأمريكية تقوم حاليا بوساطة لتسوية قضية الصحراء؟

جواب ــ « ياريت »، إن أمريكا لو قامت بدور من هذا القبيل لكنا مطمئنين، ولا يقوم بدور الوساطة إلا من له معرفة بالملف ومن له معرفة بخطورة الموقف، مع الأسف، أمريكا الدولة الأولى في العالم لا تعرف الملف، ولا تعرف تاريخه. لا تعرف حقوق ذوي الحق.

إن من أهداف رحلتي الى أمريكا إحاطة الرئيس كارتر بالموضوع وشرح الملف للمسؤولين الأمريكيين، فالملف ليس ملفا بين المغرب والجزائر إنه يفوق بكثير جدا مستوى العلاقات المغربية الجزائرية..

سؤال ــ جلالة الملك، من الأفكار المطروحة السعي لاقامة تعاون سلمي وإيجابي ودائم بين المغرب والجزائر وموريتانيا، هناك فكرة استثمار مشترك للثروات الطبيعية في الصحراء، على أساس أن تقوم جهات عربية وغير عربية بتمويل جانب منه وذلك في إطار اتفاق سياسي عام. فما هو موقفكم من ذلك؟

جواب ــ التفكير في تخطيط كهذا، والاقدام على القيام به يقتضيان أن يكون المسؤولون على بينة تامة من المعطيات التي نعيش فيها في القرن العشرين. بالطبع كل بلد لابد له من حدود، لكرامته، لبريده، لقضائه، لجباياته، لعلمه، لجنسيته، ولكن الحدود من الناحية العسكرية أو من الناحية الدفاعية، لم تعد لها تلك الأهمية التي كانت من قبل، ذلك أن أخطر سلاح اليوم ليس هو الصاروخ، ولا القنبلة الذرية. إنه « الترانزيستور ». فبه يمكن لنظام أن يهاجم نظاما، أن يهاجمه تقنيا بالتخدير، وبميتولوجية تجعل من ذلك « الترانزيستور » الذي يحمله كل مواطن قنبلة في جيب حامله.

وانطلاقا من هذا، فالحدود لم تعد عنصرا من عناصر الأمن المادي. لقد أصبحت عنصرا من العناصر المعنوية. فإذا كنا في مستوى هذا التحليل علينا أن نترفع وأن نرى الخريطة، لا المغرب وحده ولا الجزائر وحدها، ولا موريتانيا وحدها، وأن لا نرى هذه المناطق الثلاث بألوان مختلفة.

لنصبغ هذه الدول بصبغة واحدة... صفراء.. خضراء.. بيضاء.. ولننظر الى جبالها وسهولها وأنهارها وموانئها وشواطئها، ومناجمها وخيراتها وتفتحها على التجارة، إما الجهوية أو العالمية من ناحية البحر أو من ناحية المواقع.. كالطيران المدني مثلا... عند ذلك أظن إذا كنا في مستوى المعطيات يمكن أن نذوب هذا كله... وسيأتي يوم سيذوب فيه هذا كله... ولكن من الناحية الاقتصادية.

التأخر الزمني لا يغفر، ذلك أن الاستثمار الاقتصادي اليوم بالتقدم التكنولوجي. والتقدم التكنولوجي يقتضي أن نبدأ في العمل. إن كل سنة تمر تضيع من عمر الشعب الجزائري والشعب المغربي والشعب الموريتاني.

فلهذا أعتقد كما قلت لكم سابقا أن التفكير في اشتراك أو استثمار مشترك يقتضي سموا في التفكير وفي التحليل، كما يقتضي اطمئنانا في النفس فأنا شخصيا مطمئن.. إنني أعرف بلدي وشعبي جيدا! وعمل كهذا



يقتضي أجيالا، وحتى إذا بدأته أنا كنت مطمئنا على عواقبه، لما أعرفه في بلدي وفي شعبي وفي نظامي من أصالة أولا، ومن استعداد طبيعي للقيام بما يفرضه علينا ذلك الاشتراك.

أما من كان غير مطمئن، أو من كان غير واثق بمستقبل سياسي فلا ينتظر منه أن يرتفع ويسمو هذا السمو.

سؤال ــ كيف ستعالجون قضية حكومة ما يسمى بجمهورية الصحراء وقضية الصحراويين الذين يشتركون في « البوليساريو »؟

ويلتفت الملك الحسن الثاني الى يمينه، حيث يجلس الوزير الأول أحمد عصمان ثم يقول :

جواب ــ أنا الحل عندي سهل. إذا كانوا قابلين، فسأكلف حسب مقتضيات الدستور، الوزير الأول، ليجري تعديلا في الحكومة ويدخلهم وزراء في الحكومة المغربية. ليس هذا مشكلا، المسألة مسألة دقائق.. فليجيئوا ليكونوا وزراء عندنا.. مرحبا بهم!

سؤال ــ كيف تنظرون الى مبدأ حق تقرير المصير، الذي تعتمده الجزائر إعلاميا في دعمها للبوليساريو؟

جواب ــ حق تقرير المصير في الحقيقة هو سيف ذو حدين.. حينما أرادت فرنسا أن تجزىء الجزائر، وتجعل من الجزائر الشمالية جزائر فرنسية، ومن الجزائر الجنوبية جزائر جزائرية... إذ ذاك نادى الكل بتقرير المصير، لأن تقرير المصير عليه أن يقوم بالأدوار القانونية التي خلق لها، فالدور الأول التحرير، والدور الثاني توحيد الأمة والدولة، ولم يكن حق تقرير المصير موضوعا قانونيا للتجزئة، لأن القانون مفروض فيه أن لا يكون للتجزئة، إن مهمته الجمع والتوحيد. هكذا أرى تقرير المصير.

سؤال ــ ما هو مصير لجنة الحكماء التي أقر مؤتمر القمة الافريقي الأخير تشكيلها برئاسة الرئيس السوداني جعفر محمد النميري؟ وهل هناك من يعرقل عقد مؤتمر قمة افريقي استثنائي لمناقشة قضية الصحراء؟

جواب ــ المؤتمر الاستثنائي لم يعد مطروحا على بساط المذاكرة، لأن الملف أصبح الآن بيد لجنة الحكماء. الرئيس نميري خاطبنا رسميا واقترح علينا أسماء خمسة من رؤساء الدول الأفارقة.

إن المغرب أيا كانت الظروف والملابسات له الثقة الكاملة في الحكمة الافريقية، ولم نتردد ولو طرفة عين عن قبول اللائحة التي اقترحها علينا الرئيس نميري، فبادرنا في الحين، وباركنا الرئيس نميري على اختياره. كان اختياره واقعا على رئيس ساحل العاج هوفويت بوانييه وجوليوس نيريري رئيس تانزانيا وأحمد سيكوتوري رئيس غينيا، وأوبا سانجو رئيس نيجيريا، وبالطبع الرئيس النميري، فنحن لا نشكك لحظة عين في أن الحكمة الافريقية ستخرج من أفواه هؤلاء الحكماء...

ولقد بلغني البارحة من الرئيس الموريتاني ولد السالك أن موريتانيا وافقت هي الأخرى على هذه اللائحة بدون تردد. بقيت الجزائر... لم أعرف هل قبلت الآن.. هل أجابت أم لم تجب... الله أعلم... كيفما كان الحال أعتقد شخصيا أن الزمن يسير، وأن الأحوال تتطور بسرعة، فأرى من الحكمة ومن الاستعجال أن يجمع الرئيس النميري هذه اللجنة في أقرب وقت ممكن.

سؤال ــ ما هي طبيعة العلاقات القائمة حاليا بين المغرب والاتحاد السوفياتي، في ضوء اتفاق الاستثمار المشترك للفوسفاط والصيد البحري الذي وصف بأنه « اتفاق العصر » وهل يمكن أن يؤدي هذا الاتفاق



الى تطور يطرح احتمال تنويع مصادر التسليح المغربي في حالة تعذر الحصول على الأسلحة من المصادر الغربية؟

جواب ــ العلاقات المغربية السوفياتية كانت دائما طيبة جدا جدا. ولا أدل على ذلك من الحفاوة التي احتفلنا بها بمناسبة مرور عشرين سنة على إقامة العلاقات الدبلوماسية بين موسكو والرباط. ولم يكن الاتفاق الاقتصادي بخصوص الفوسفاط إلا تتويجا لعمل عميق جدا ومثمر وصريح بين الجانبين.

فموسكو تعرف أنه ليس في إمكاننا أن نصبح يوما ما شيوعيين، وكما أعلم أنه ليس في الامكان أن يصبح لبنان غدا مسلما سنيا، من هذه الناحية المسائل واضحة جدا، ولكن كما قلت لكم آنفا، الفوارق المذهبية يجب ألا تكون عقبة في التعامل بين أفراد المجتمع العالمي، وإلا تعذرت الحركة.

نحن نعتقد شخصيا أنه لابد من تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية بيننا وبين الاتحاد السوفياتي دون أن يتنازل أي من الطرفين عما يؤمن به من معتقدات وما يعتقده من مذاهب.

أما فيما يخص التسلح فلم تمنع روسيا قط عنا السلاح أبدا، فهي كانت وما زالت على استعداد. وأظن أنها لم تزل على استعداد في المستقبل لتزويدنا بأي نوع من الأسلحة، فالمسألة متعلقة بطلبنا نحن.

سؤال ــ صاحب الجلالة، أحاطت بتعيين موعد زيارتكم الرسمية للولايات المتحدة ملابسات أوحت بأن الأجواء التي استوجبت تأجيلها مرتين لم تكن خالية من غيوم في سماء العلاقات بين البلدين. وقيل أن السبب يرجع الى الاختلاف في تفسير مدى السيادة المغربية على الصحراء بين المغرب والولايات المتحدة. وقيل أيضا أن السبب يرجع الى عدم التجاوب الأمريكي مع طلبات التسلح المغربية.

جواب ــ علينا أن نعلم أننا نعيش في عالم ملؤه الدعايات والشائعات والخرافات. وطبيعة الفكر البشري مع الأسف لا تتقبل الحقيقة. بل أصبحنا لا نؤمن إلا بالأكاذيب. وكلما كانت الدعاية كبيرة ومشوهة وجدت محلها وحجمها في إيمان واعتقاد الشخص المكيف في دماغه وفي عواطفه.

هذا مع الأسف، في القرن العشرين، قرن التحرير، والحقيقة أننا إستُعبِدنا.. إستُعبِدنا في تكييف العقول !

إن كل ذلك أكاذيب وشائعات، السفر الأول ألغي لأسباب صحية، فقد كنت أجريت لي عملية جراحية لم تسمح لي بمغادرة البلاد، أما السبب الثاني فسأشرحه لكم في الحين.

حينما قام الرئيس السادات بمبادرته، وزار القدس لم يخبرنا بها. وكان سفره الى القدس سيصادف وجودنا في واشنطن، فيصبح سفره وسفري وكأنه خطة منسقة بيني وبينه، وكنت سأسافر بعد يومين من سفره الى القدس، فأجلت ذلك حتى لا يقال أن الرئيس السادات والملك الحسن الثاني، يتآمران على القضية العربية والقضية الفلسطينية.. وحتى لا يقال كيت.. وكيت.. وكيت.. فألغيت السفر، وتفهم الأمريكيون الأمر بكيفية واضحة جدا.

ويطول الحديث مع العاهل المغربي دون أن ندري بمرور الزمن، ويستغرق أكثر من الوقت المخصص للقاء وينتبه الملك الى ذلك، ويشير بلباقة الى ارتباطه بأعمال ومواعيد أخرى، وكانت جعبتنا ما زالت مليئة بالأسئلة حول مختلف قضايا الساعة العربية، وكان علينا أن نختار، واخترنا قضية لبنان كسؤال أخير.

السؤال الأخير لجلالة الملك يتعلق بلبنان، من في اعتقادكم يتحمل مسؤولية استمرار تدهور الأوضاع



في هذا البلد العربي الجريح؟

وصمت العاهل المغربي برهة وكأنه يراجع في ذهنه شريطا طويلا من الآراء والمواقف والذكريات. ثم أجاب :

أولا، أعتقد شخصيا أن المسؤولين الأساسيين في هذا هم اللبنانيون أنفسهم. لنفرض أنهم لم يخلقوا الظروف للحالة التي هم فيها. ولكن حينما فرضت عليهم تلك الظروف فكأنهم وجدوا ما كانوا يتمنونه.

إنهم لم يقوموا بأي عمل أو أي محاولة وطنية لوضع حد للظروف والأحداث التي يعيشها لبنان، بل أصبحوا يصرحون بأنهم هم أصحاب المؤامرة التي كانت تحاك ضدهم لتقسيم لبنان، وليس أصحابها الأجانب الذين يريدون تقسيم لبنان.

فالمسؤولون الرئيسيون على ما أعتقد، هم اللبنانيون. إن الشعب اللبناني ككل شعب إذا أراد شيئا لابد أن يصل إليه ولكن أعتقد أن اللبنانيين لم يريدوا وضع حد الى الآن للحالة التي يعيشونها.

ثانيا، مما لا شك فيه أن العنصر الفلسطيني العسكري والعنصر السوري العسكري، ليس من شأنهما أن يسهلا وجود الحل، أو تبريد الجو، أو تسكين الخواطر. فهذا كله يجعل من لبنان ولو أصبح السلم بين العرب واسرائيل مخيما على المنطقة، سيجعل منه ذلك الطابور الخامس الذي هو خصم لجميع الدول في المنطقة، لأنه سيصبح دائما مدعاة للقلق. وسنعتبره كأنه قنبلة معلقة دائما في جسد تلك المنطقة.

نصيحتي الى اللبنانيين أن يتداركوا الوضع، لأنهم هم الذين كانوا يضرب بهم المثل في الاستقرار وفي الروح الرياضية الديمقراطية وفي التعايش، فقد كانت قلوب العرب تهوي إليهم دائما، وكانوا قبلة الأنظار وقبلة الزوار، فإذا لم يتداركوا الوضع ويحلوا مشاكلهم بأنفسهم، فسيصبحوا عدوا أو خصما لجميع دول المنطقة التي تريد السلم ولا تريد قنبلة بجانبها. هذه هي نصيحتي.

الثلاثاء 16 شوال 1398 — 19 شتنبر 1978